

Distr.: General
14 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريراً موجزاً عن فعاليات معتكف رفيع المستوى بشأن تعزيز الجمعية العامة ضمّ مجموعة من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في نادي يونيون كلاب بنيويورك (انظر المرفق). وقد نظمت الاجتماع البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وحضر المعتكف الذي نظم للسنة الخامسة على التوالي، كل من الأمين العام، بان كي - مون، ورئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، سام كاهامبا كوتيسا، والرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها السبعين، موغنز ليكيثوفت، والأعضاء المنتخبين لمكتب الدورة السبعين. وكان من ضمن الحاضرين أيضاً ممثلو الرئاسة المنتهية والمنتخبة، ورئيسا الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والستين، ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وناقش المشاركون دور الجمعية العامة ومركزها، والقضايا الراهنة المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، والاتجاهات المتعلقة بأساليب عملها، والجهود المبذولة بصورة عامة بهدف تنشيط أعمالها، واضعين نصب أعينهم الهدف الأسمى المتمثل في تحديد العناصر الكفيلة بتقوية الجمعية العامة. وفي سياق المبادرات الجارية الهادفة إلى إصلاح الأمم المتحدة - كالفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، واستعراض لجنة بناء السلام،



الرجاء إعادة استعمال الورق

010216 280116 16-00505 (A)



وإصلاح مجلس الأمن - كان الهدف من تنظيم هذا المعتكف هو أيضا بحث السبل الكفيلة بتقوية الجمعية العامة على نحو يجعلها مهيأة للإصلاح.

ونظر المشاركون، على وجه التحديد، في التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لبلوغ هذا الهدف، واتفقوا على أن هذه التدابير يمكن أن تشكل إسهامات مفيدة في المناقشات الجارية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، أتاح المعتكف فرصة للرئيس المنتخب ولأعضاء المكتب الجدد للتعرف على أساليب عمل الجمعية العامة والاستفادة من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، من المأمول أن يسهم المعتكف في الانتقال السلس من دورة إلى أخرى من دورات الجمعية العامة.

وقد أُعد التقرير المرفق وفقا لقاعدة دار تشاتام.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) كاي يورغن ميكايل ساوير

السفير

الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

في سبيل تقوية الجمعية العامة: معتكف رفيع المستوى عقد يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في نيويورك

الموجز وبرنامج العمل

مقدمة

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظمت البعثة الدائمة لفنلندا، للسنة الخامسة على التوالي، معتكفا بعنوان "في سبيل تقوية الجمعية العامة"، عُقد في نادي يونيون كلاب بنيويورك، بهدف الإسهام في العملية الجارية الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. وبدأ معتكف الرفيع المستوى بكلمة ترحيب من الممثل الدائم لفنلندا، كاي ساوير، أعقبتها كلمة رئيسية أدلى بها الأمين العام، فشدد على أهمية أن توجد علاقة قوية بين مكتب رئيس الجمعية العامة والأمين العام، وسلط الضوء على مختلف جوانب هذه العلاقة الدينامية. وأعقب ذلك جزآن مواضيعيان في فترة الصباح، أحدهما بعنوان "تأملات في عمل الجمعية العامة" والآخر بعنوان "اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة"، وجزء مواضيعي آخر في فترة ما بعد الظهر.

ففي الجزء المواضيعي الأول من الفترة الصباحية، استمع المشاركون إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين في تأملات بشأن الأعمال التي نُفذت في تلك الدورة والدروس المستفادة منها، كما استمعوا إلى إحاطة قدمها الرئيس المنتخب بشأن أولوياته للدورة السبعين. وأدلى مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بإحاطة عن برنامج عمل الدورة المقبلة وبعض الاتجاهات الحديثة في أساليب عمل الجمعية العامة وممارساتها. وفي الجزء الثاني، تحت عنوان "اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة"، أدلى الممثل الدائم لكرواتيا، المشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والستين، فلاديمير دروبناك، بأفكار كانت ثمرة للمناقشات التي جرت ضمن الفريق العامل بشأن هذا البند.

وبعد الظهر، تحت عنوان "الممارسات المعمول بها في المفاوضات الحكومية الدولية والخبرات المكتسبة فيها"، قام الممثل الدائم لناميبيا، المشارك في رئاسة الفريق العامل

المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والستين، ويلفريد إمفولا، بإطلاع المشاركين في المعتكف على مستجدات النقاش الجاري على نطاق أوسع بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وأعقب ذلك تأملات أدلى بها الممثل الدائم لجامايكا، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وجرى تبادل للآراء بعد كل عرض وإحاطة، سواء في الصباح أو بعد الظهر. وأدلى الممثل الدائم لفنلندا بكلمة ختامية في نهاية المعتكف الرفيع المستوى. ولتنشيط المناقشات، كان معروضا على المشاركين مذكرة مفاهيمية إلى جانب القائمة الأولية المشروحة لبنود الدورة السبعين.

الكلمة الرئيسية

ألقى الأمين العام كلمة رئيسية فأكد الأهمية الأساسية والكبرى التي يوليها لإقامة علاقة قوية بين الجمعية العامة والأمين العام ورئيس الجمعية العامة. وبعد أن أشار إلى أنه ربما كان الأمين العام الوحيد الذي عمل أيضا رئيسا لمكتب رئيس الجمعية العامة، شدد على كونه عارفا بطرائق العمل الداخلية للجمعية العامة، الأمر الذي ساعده بالفعل في عمله وهو أمين عام. وقال إنه أحس آتئذ أن الجمعية العامة لم تكن لها فرصة الظهور بالقدر الذي تستحقه. ونتيجة لذلك، ظهر اهتمام متزايد لدى الدول الأعضاء بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ولما رأى الأمين العام أن الاجتماعات بين رئيس الجمعية العامة والأمين العام لم تكن منتظمة في ذلك الوقت، وأنه كان من الصعب الترتيب لعقد تلك الاجتماعات، فقد جرى على قاعدة الاجتماع مع رؤساء الجمعية العامة مرة واحدة على الأقل كل شهر خلال فترة توليه منصبه. وقال إن الجمعية العامة تضطلع بدور هام في كثير من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك ما كان لها في الآونة الأخيرة من دور في إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصياغة مشروع أهداف التنمية المستدامة لاعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتضطلع الجمعية العامة أيضا بدور مهم في إتاحة منتدى للدول الأعضاء لتعرب عن مآخذها بشأن القضايا المهمة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز دورها أكثر، ومن ذلك إعادة النظر في جدول أعمالها الذي يتسم بالطول وانعدام الفعالية. وأشار إلى عملية استعراض الولايات وغيرها من مبادرات الإصلاح التي اتخذت تحت قيادته، مثل خطة تنقل الموظفين، والتي ووجهت بالرفض من الدول الأعضاء. وعموما، فإن الأمانة العامة مثقلة بالتقارير المطلوبة منها نتيجة لتكرار المناقشات واتخاذ القرارات في الجمعية العامة، ولأن الجمعية العامة تشغل نفسها أحيانا بدون داع. وأشار الأمين العام إلى قراره التخلي عن مبادرته الخاصة بمرفق الشراكة، بعد أن لقي من الدول الأعضاء معارضة

ثابتة ومستمرة. وقارن الأمم المتحدة بشركة متعددة الجنسيات، فقال إنه لا يوجد رئيس تنفيذي يستطيع الاستمرار إذا ظل جميع من حوله من أصحاب المصلحة يوجهون إليه طلبات لا تنقطع. وفي الختام، أشار الأمين العام إلى العملية المقبلة لاختيار وتعيين الأمين العام والاهتمام الواسع الذي أثارته. وفي هذا الصدد، أشار إلى مختلف الأحكام والتوصيات التي صدرت في الماضي، ولاحظ أن الدورة القادمة للجمعية العامة ربما شاركت في هذه العملية أيضاً، وهو أمر يعود للدول الأعضاء بطبيعة الحال أن تقرر فيه. وبعد أن شدد على أن العملية التي أفضت إلى توليه منصبه كانت أكثر شفافية مما سبقها، أعرب عن أمله في أن يستمر هذا الاتجاه.

عمل الجمعية العامة

في افتتاح الجزء المواضيعي الأول، أعاد رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، سام كاهامبا كوتيسا، تأكيد الدور المركزي للجمعية بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة وهيئتها الرئيسية لوضع السياسات، وأشار إلى التطور المستمر لعبء عملها، والذي كان له بدوره أثر مباشر على أهمية مكتب رئيس الجمعية العامة. ففي الدورة التاسعة والستين وحدها، اتخذت الجمعية العامة حتى الآن نحواً من ٢٨٨ قراراً و ٨٠ مقررًا بعد ٩٤ جلسة رسمية والمئات من الجلسات غير الرسمية. وقد انصب التركيز على وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مفضية إلى التحول، وعلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بتمويل التنمية، وتغير المناخ، وفي الوقت نفسه هم عمل الجمعية العامة طائفة أوسع بكثير من المسائل المطلوب النظر فيها في إطار الركائز الرئيسية الثلاث لعمل المنظمة (السلام والأمن، والتنمية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان). وأثبتت الجمعية العامة أهميتها في بداية الدورة التاسعة والستين عندما اتخذت قرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا من أجل الوقوف في وجه تفشي داء إيبولا في أجزاء من غرب أفريقيا وقتئذ. وأشار السيد كوتيسا، في معرض كلامه عن دور الرئيس في التقريب بين وجهات النظر، إلى اتصالاته مع المجموعات الإقليمية والمكتب ونواب الرئيس في الدورة التاسعة والستين ورؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى والأمين العام. وظل تنشيط أعمال الجمعية العامة من المسائل ذات الأهمية الكبرى لدى الرئيس طيلة الدورة. ومن الجوانب ذات الصلة بهذا الموضوع أساليب عمل اللجنة الخامسة. وأشار الرئيس أيضاً إلى ما بذله من جهود ومبادرات في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ومن الجوانب المهمة الأخرى المناقشات المواضيعية المتنوعة المعقودة بشأن مختلف البنود التي تهم جميع الأعضاء، ولا سيما ما يتصل منها بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الختام، شدد الرئيس على أهمية تزويد مكتب

الرئيس بالموارد الكافية، وأعرب عن إشادته بوجه خاص بموظفي شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، الذين بدون دعمهم وتعاونهم ما كان ليحقق العمل الذي تحقق حتى الآن.

ثم أدلى الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها السبعين بملاحظات رحب فيها بهذه الفرصة التي تتيح المشاركة في مناقشات المعتكف والتعلم منها، بما في ذلك من حكمة وخبرة الأمين العام ورئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية، ولا سيما فيما يخص السبل الكفيلة بتقوية الجمعية العامة وتوطيد العلاقة بين رئيسها والأمين العام. وفيما يتعلق برئاسة الجمعية في دورتها المقبلة، عدد الرئيس المنتخب المناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى التي يُزمع عقدها في ربيع عام ٢٠١٦، والتي ستركز، في نيسان/أبريل، على سبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في باريس؛ وتركز في أيار/مايو على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن واتساق عملها فيه؛ وفي حزيران/يونيه، على حقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الجنسانية وبناء المؤسسات. وأكد رئيس الجمعية العامة المنتخب عزمه على التواصل مع فئة واسعة من الجمهور، مشدداً على أن تنفيذ المنظمة لأعمالها يتطلب مشاركة الجميع، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وبوجه عام، ينبغي أن تنتهج الجمعية العامة منحى عملياً أكثر في عملها. والواقع أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة هي مسألة سبق لكثير من الجهات أن أعربت عن رغبتها فيها، وخصت بالذكر، في هذا الصدد، إصلاح مجلس الأمن. وقال إن العملية الحالية الرامية إلى إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص هي عملية مفيدة فعلاً وتبعث على الأمل في إحراز تقدم في المستقبل. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس المنتخب أنه سيحاول مواصلة الأعمال المتبقية من الدورة الحالية. ثم انتقل إلى الكلام عن العملية المقبلة لاختيار الأمين العام وتعيينه، فأعرب عن أمله في أن يتسنى عقد جلسات استماع للمرشحين لتولي هذا المنصب. وأشار إلى تزامن الدورة السبعين مع سنة الميزانية، فأقر باحتمال أن تكون هناك حاجة إلى عقد اجتماعات في ساعات متأخرة من الليل، مشدداً على أن هذا الأمر يحسن تجنبه، كقاعدة عامة. واختتم ملاحظاته بتأكيد التزامه بالعمل على نحو وثيق مع رؤساء اللجان الرئيسية، ومع نوابه، وكذلك مع المسؤولين المنتخبين الآخرين والأمانة العامة، وأكد مرة أخرى أن الدورة المقبلة ستكون دورة تاريخية بحق.

وقدم مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المتكلم الأخير في إطار هذا البند، إحاطة إلى المعتكف عن

افتتاح الدورة المقبلة الذي ستعقد الجمعية العامة في اليوم التالي له جلستها الأولى لتنظر في مشروع جدول الأعمال. وقال في معرض حديثه عن مهام مكتب الجمعية العامة إن ولاية المكتب تتمثل في تقديم التوصيات بشأن إدراج أي بند أو رفضه. وستنظر الجمعية العامة في تقرير المكتب في جلسة عامة تعقدها يوم الجمعة ١٨ أيلول/سبتمبر. وبالنظر إلى أن الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ يكتسي أهمية خاصة لتزامنه مع انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومع الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة عموماً، قدم مدير الشعبة شرحاً وافياً لبعض طرائق العمل في الجزء الرفيع المستوى والمناقشة العامة، مشيراً في جملة أمور إلى كلمة قداسة البابا فرانسيس أمام الجمعية العامة التي سيلبها مباشرة افتتاح مؤتمر القمة. وأردف قائلاً إن برنامج العمل المؤقت سيُتبع خلال الجزء الرئيسي من الدورة. أما خلال الجزء المستأنف، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، فستعقد الجمعية العامة كلما اقتضى الأمر، وستُجري معظم المناقشات المواضيعية والمشاورات غير الرسمية والمفاوضات الحكومية الدولية. وانتقل إلى الكلام عن الاتجاهات الأخيرة في أساليب عمل الجمعية العامة، فقال إن أولها يتمثل في الزيادة الملحوظة التي شهدتها عدد المناقشات المواضيعية ومدتها لتصبح تلك المناقشات مناسبات رفيعة المستوى كثيراً ما تشبه الجلسات العامة العادية التي يدلي فيها المشاركون ببيانات يعدونها سلفاً. وأردف قائلاً إن العروض التي يقدمها المشاركون في حلقات النقاش، وهي إحدى السمات الأساسية لتلك المناقشات، كثيراً ما لا تترك مجالاً لمداخلات الدول الأعضاء. ويتمثل الاتجاه الثاني أن في زيادة عدد الولايات المسندة مباشرة إلى رؤساء الجمعية وتوسيع نطاقها، مثل صياغة طرائق الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة، إلى جانب تنظيم المناقشات المواضيعية، تشكل إضافة حقيقية ولموسة للأعباء الملقاة على كاهل رؤساء الجمعية العامة. وقد أدى إنشاء هيئات فرعية في السنوات الأخيرة إلى تكريس هذا الاتجاه. ويمكن تفسير هذه الاتجاهات، عند النظر إليها مجتمعة، بأنها دليل على حيوية الجمعية العامة، ولكنها تلقي أيضاً عبئاً على كاهل البعثات الدائمة ومكتب الرئيس والأمانة العامة على حد سواء. وأشار إلى أن حرمة المناقشة العامة، التي كثيراً ما تعيد الجمعية العامة التأكيد عليها، تنتهك بانتظام. وقد يرغب المكتب في معالجة هذه المسألة خلال الدورة السبعين. وقد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في مراجعة النظام الداخلي للجمعية ومدى توافقه مع تطور ممارسات الجمعية العامة على مر السنين. ثم انتقل إلى الكلام عن جدول أعمال الجمعية العامة، فقال إن الجمعية تشتكي من حين لآخر من كثرة بنوده وإن الأمانة العامة تبدي استعدادها لتقديم مساعدتها الكاملة، علماً أن أي محاولات لتبسيط جدول الأعمال يتوقع أن تواجه صعوبات جمة. واختتم مدير الشعبة كلامه بالتعليق على العمل الذي تضطلع به إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات التي كثيرا ما يعمل موظفوها خلف الأضواء، حيث تسهم مساهمة أساسية في عمل الأمم المتحدة من خلال تيسير العمليات الحكومية الدولية للدول الأعضاء. وتوفر الشعبة أيضا، استنادا إلى خبرتها المؤسسية الكبيرة، طائفة واسعة من أشكال الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة. وتعمل الشعبة عموما كمستودع لجميع المعلومات المتعلقة بتاريخ الجمعية العامة والعديد من هيئاتها الفرعية، وأعمالها وإجراءاتها وممارساتها.

المناقشة

خلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، أكد الكثيرون أن الدورة السبعين ستكون دورة للتنفيذ، بما يشمل نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورأى آخرون أنها ستكون فرصة لطرح الأسئلة الحقيقية عن حالة المنظمة. وبوجه عام، أعيد التأكيد والتشديد على ضرورة تقوية الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، عَقِبَ بعض المشاركين على الملاحظة التي أبدتها المتكلمون السابقون فيما يخص كثرة بنود جدول أعمال الجمعية العامة، فأشاروا إلى أن بعض القرارات تكاد لا تتغير عاما تلو الآخر، على سبيل المثال. وأشاروا أيضا إلى المشاكل التي كثيرا ما تنشأ عن تداخل الاجتماعات. وأشار آخرون إلى الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العامة في إصلاح المنظمة وإلى ضرورة أن تضطلع الجمعية بدور أنشط، بسبل منها على سبيل المثال المشاركة بمزيد من التأثير في عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه.

وسلط المشاركون الضوء أيضا على فوائد تعزيز التواصل مع المجتمع المدني وضرورة زيادة التفاعل معه. وشدد أحد المشاركين خصوصا على أهمية دور الشباب، واقترح إنشاء كيان مكرس للشباب يحمل اسم هيئة الأمم المتحدة للشباب. وقال مشارك آخر إن المنظمة يمكن أن تستفيد من إجراء تحليل يقارنها بمنظمات حكومية دولية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب وإجراءات العمل. وأشار المشاركون على وجه الخصوص إلى ممارسة التقيد الصارم بالوقت المحدد لإلقاء البيانات وقطع الميكروفون إذا تجاوز المتكلم الوقت المحدد، بوصفها مثالا إيجابيا وممارسة ثبتت فعاليتها في منظمات أخرى. وأشار آخرون إلى أن الممارسة الجديدة المتمثلة في عقد مناقشات مواضيعية غير رسمية في الجمعية العامة أوجدت منتدى آخر لكبار الزوار من عواصم العالم، علما أن متوسط حضور تلك الاجتماعات يكاد يقتصر على وقت إدلاء المتحدثين ببياناتهم. وشدد المشاركون على أنه من المستصوب لو أن تتبع الجمعية العامة نهجا أكثر تفاعلا بحق عند نظرها في المسائل الهامة. وشددوا أيضا على ضرورة أن تزيد الجمعية العامة من تركيزها على النتائج، غير أن بعض المشاركين أكدوا على أن ذلك يتوقف على مدى إبداء الدول الأعضاء للإرادة السياسية اللازمة.

وأخيرا وليس آخرا، شدد المشاركون على الدور الهام الذي يؤديه رؤساء الجمعية العامة، لا في اضطلاعهم بمهمتهم كمنظمين للجدول الزمني لأعمال الجمعية العامة ولكن أيضا كقادة ذوي رؤية. ورأى قلة من المشاركين أن المكتب يحتاج إلى موارد إضافية، من الميزانية ومن الموظفين، وأن الأمانة العامة ينبغي لها أن تزوده بالخبرة المؤسسية الكافية. بل كان من المشاركين من أثار إمكانية النظر في تمديد ولاية القائمين على أمر المكتب لفترة سنتين. بما يتيح لهم الاستفادة من الخبرات التي يكتسبونها خلال السنة الأولى من توليهم لمهامهم. وأثار مشارك آخر بدلا من ذلك إمكانية إصلاح مسألة فترة الولاية بتقديم موعد الانتخابات لتجنب الوضع الحالي الذي يتولى فيه الرئيس منصبه عند افتتاح الدورة وهو مكب بمعظم طاقاته على تشكيل فريقه، علما أن افتتاح الدورة يتزامن مع الفترة الأكثر أعباء خلال فترة الرئاسة، ألا وهي المناقشة العامة.

اختيار الأمين العام وتعيينه

خلال الجزء المواضيعي الثاني من الفترة الصباحية، قدم الممثل الدائم لكرواتيا، المشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص في الدورة التاسعة والستين، إحاطة للمشاركين بشأن القواعد والأحكام المتعلقة بعملية اختيار الأمين العام وتعيينه، وأشار إلى أن هذه المسألة تصدر جدول أعمال الفريق العامل الذي يضع في اعتباره على وجه الخصوص أن العملية المقبلة يتوقع أن تُجرى في عام ٢٠١٦. وقال إن المادة ٩٧ من الميثاق تنص في واقع الأمر على أن الأمين العام تعينه الجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن، مشيرا إلى أن مجلس الأمن دورا حاسما في هذه العملية لأن الجمعية العامة يجوز لها أن ترفض توصية المجلس ولكن لا يجوز لها أن تأتي بتوصية بديلة. وأردف قائلا إن التعيينات في الجمعية العامة تجري بالتزكية منذ سبعينات القرن الماضي، ولذلك يبدو أن معظم الدول الأعضاء تعتبر هذه العملية مجرد عملية شكلية. وقال السفير المتكلم إن هذه العملية تتألف في الواقع من ثلاث مراحل، هي: الترشيح والاختيار والتعيين. ومن الواضح أن مرحلة التعيين تنظمها القواعد والقرارات ذات الصلة؛ أما مرحلة الاختيار، التي تجري في مجلس الأمن، فتتضمن المبادئ التوجيهية غير الرسمية الخاصة بالمجلس؛ وأما مرحلة الترشيح، فلا تعريف لها بحكم الأمر الواقع. ومن ثم، فإن عددا كبيرا من المشاركين أيدوا إضافة أحكام تتصل بعملية الترشيح في آخر قرار بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، مع التركيز أولا على تعزيز مشاركة الجمعية العامة، وثانيا، على كفالة التطبيق التام للأحكام المتعلقة بتعيين الأمين العام فعليا في الجمعية العامة. وتسترشد عملية الاختيار بالفعل "بمبادئ ويستنمورتي التوجيهية"، التي تنص على أنه يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تقترح بصورة رسمية أو غير رسمية، حسب الاقتضاء، مرشحا واحدا

أو أكثر، على رئيس مجلس الأمن الذي يدرج بدوره أسماء المرشحين في قائمة يتم تحديثها حسب الاقتضاء وعند الضرورة. ووفقا لهذه المبادئ التوجيهية، يجوز لرئيس المجلس أن يبلغ رئيس الجمعية العامة ويتشاور معه حسب الاقتضاء وعند الضرورة أيضا. وتوخت الجمعية العامة في قرارات لاحقة - كالقرارين ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ - دورا أكثر تحديدا لرئيس الجمعية العامة. وتستند عملية التفاوض الجارية في إطار الفريق العامل المخصص إلى القرار ٣٠٧/٦٨، الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد قراراتها السابقة، ويجري حاليا تحديث العملية بمقترحات تقدمها مختلف مجموعات الدول الأعضاء التي ترغب في كفالة قدر أكبر من الشفافية في عملية الاختيار ومشاركة الجميع فيها. ومن هذه المقترحات مشاركة رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة في إطلاق عملية الاختيار؛ ونشر قائمة موحدة بأسماء المرشحين باعتبارها وثيقة رسمية؛ ودعوة المرشحين إلى جلسات استماع مع الدول الأعضاء؛ وتأكيد مبدئي التناب الجغرافي والمساواة بين الجنسين. وربما كان من السابق لأوانه في هذه المرحلة أن يُطلب من مجلس الأمن أن يقدم أكثر من مرشح واحد وأن تُحدد ولاية الأمين العام في فترة واحدة. وكان هذا الجزء في عموم مثيرا للخلافات السياسية، ومن المتوقع أن تستغرق المفاوضات بشأن الموضوع وقتا طويلا.

مناقشة

في سياق الجزء التالي المخصص للأسئلة والأجوبة، اتفق المتكلمون بصفة عامة على أهمية العملية، وعلى استصواب المزيد من الشفافية والانتظام في عملية الاختيار والتعيين، حتى وإن كان ذلك، كما أشار معظمهم أيضا، متوقفا في نهاية المطاف على الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء ككل. وأشار أحد المشاركين إلى أن هذه العملية خاضعة للمراقبة عن كثب من جانب الجمهور ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وأشار آخر إلى إمكانية مقارنة هذه العملية بانتخاب القضاة في محكمة العدل الدولية، حيث يكون فيها على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، كل منهما بشكل مستقل عن الآخر، أن يتوصلا إلى نفس القرار. وفيما يتعلق بالعملية المقبلة، وردت الإشارة إلى أن جلسات الاستماع والأخذ بهيكل وجدول زمني لتحديد المرشحين ستكون من الأرجح أبرز التحسينات التي أمكن تحقيقها خلال الدورة التاسعة والستين. ومع ذلك، فقد أوصى مشارك آخر بالتواضع في التوقعات، مشيرا إلى أن الأحكام ذات الصلة كانت موجودة بالفعل في قرارات سابقة، وأنه في الماضي كان المرشحون الأكثر نشاطا في الوصول إلى الجمهور والدول الأعضاء على أوسع نطاق نادرا ما يكونون هم من يتم اختيارهم في نهاية المطاف.

الممارسات والخبرات المستمدة من المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة

في فترة ما بعد الظهر، وفي سياق الجزء المواضيعي الثاني، قدم الممثل الدائم لناميبيا، المشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص في الدورة التاسعة والستين، عرضاً أحاط فيه المشاركين في المعتكف علماً بأنشطة الفريق العامل خلال الدورة التاسعة والستين. وأعقبت إحاطته ملاحظات من الممثل الدائم لجامايكا، إ. كورتيناى راتراي، عن الدروس المستفادة من تجربته بصفته مشاركاً في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وقدم السيد إمفولا إحاطة إلى المعتكف عن الحالة الراهنة للمفاوضات بشأن مشروع القرار الذي سيشكل الوثيقة الختامية لعمل الفريق العامل خلال الدورة التاسعة والستين. ومن الناحية التاريخية، من الجدير بالذكر مدى توسيع نطاق هذا القرار السنوي على مر السنين، حتى وإن كانت بعض أحكامه ما زالت تفتقر إلى التنفيذ. غير أن ذلك من مسؤولية الدول الأعضاء نفسها. ونوه بالتقدم المحرز حالياً في المشاورات غير الرسمية، وتوقع أن يتطلب الجزء المتعلق بعملية اختيار وتعيين الأمين العام معظم الاهتمام. وكان مضمون المسودة الأولية المقدمة من الرئيسين المشاركين مستنداً إلى مداخلات الوفود خلال الاجتماعات المواضيعية الخمسة التي عُقدت خلال النصف الأول من العام، التي قدمت أيضاً هيكل المسودة، على النحو التالي: دور الجمعية العامة وصلاحياتها؛ وأساليب العمل؛ وعملية اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين؛ وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نوه الرئيس المشارك بالهيكل الوظيفي للمكتب، الذي يشمل الحاجة إلى انتداب موظفين من البعثات الدائمة، وهو ما قال إنه قد ينتقص من شرعيتهم واستقلالهم. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يمكن أن يثير مشاكل في الميزانية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً. وأيد الرئيس المشارك ملاحظة الأمين العام بشأن تعقيد جدول أعمال الجمعية، ولكنه أشار مرة أخرى إلى أن الدول الأعضاء في نهاية المطاف إنما ينبغي أن تلوم نفسها، وضرب مثلاً على ذلك برغبة العديد من الوفود تنظيم مناسباتها الجانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وفي الختام، شدد على اعتزامه اتخاذ قرارات العام الحالي بتوافق الآراء، مثلما كان الحال في جميع القرارات السابقة.

وفي أعقاب العرض، قدم رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن عرضاً عن الأعمال الجارية في إطار المفاوضات، التي أشار إلى أنها تتسم إلى حد كبير جداً بطابعها التقني والإجرائي. غير أن العملية هي في نفس الوقت ذات طابع سياسي واضح، من حيث جوهرها، وهو ما قال إنه يجعلها متأثرة بالمشاعر التي تعكس المخاوف وكذلك الطموحات فيما بين الدول الأعضاء على نطاق أوسع. ويتطلب هذا بدوره

التعاطف والقدرة على حفز عملية التفاوض. وقال السفير راتري إن العديد من زملائه السفراء اتصلوا به، بعد أن عينه رئيس الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لمواساته في مهمته الجديدة، التي قال إنها بدت للبعض وكأنها مهمة يقوم بها مغفل في أرض خلاء. وقال إن هذا الأمر مفهوم بعد مرور ٢٠ عاما من المفاوضات المتواصلة التي وصفها بأنها كانت باعثة على الإحباط العميق للدول الأعضاء ومضرة بالمنظمة ككل. وبالنظر إلى هذه التجربة، ولقلة الموارد لدى الكثير من البعثات الدائمة، فقد انسحبت بعض الوفود من هذه العملية. وقد تزامن هذا الركود في عملية الإصلاح مع تكاثر الأزمات العالمية التي لم يسبق لها مثيل منذ إنشاء الأمم المتحدة، واستفحال في عجز المجلس عن أداء مهامه. وفي هذا السياق، طلب الرئيس إلى الدول الأعضاء الانتقال إلى المفاوضات القائمة على أساس النصوص، ولذلك صارت هذه هي الولاية المسندة إليه. وقال إنه ينوي إعداد وثيقة تفاوض يمكن أن تُترك للرئيس في الدورة السبعين. إلا أنه رفض تصنيفه ضمن قالب محدد، مشيرا إلى أن هناك العديد من الاختلافات الدقيقة بين المواقف وأن مهمته بصفته الرئيس هي خدمة الدول الأعضاء ككل. وفي معرض سرده للوقائع التي جرت في أثناء الدورة التاسعة والستين حتى الآن، أشار السفير إلى أن وثيقة إطارية أعدت اعتمادا على إسهامات الدول الأعضاء ستكون هي أساس وثيقة التفاوض. ولهذه الغاية، يطلب الرئيس قدرا من السلطة التنفيذية، وهي فكرة كانت ولا تزال تلقى معارضة في المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن. وكرر السفير راتري تأكيد اعتزامه أن يقدم وثيقة مقبولة في نهاية الدورة التاسعة والستين إلى رئيس الجمعية العامة، مبينا أن دور الرئيس لا يقتصر على كونه صلة وصل، بل هو أيضا فاعل سياسي. وعلاوة على ذلك، أبرز المتكلم أن العملية، وإن كانت تستمد حيويتها من الدول الأعضاء، فإن هذه الحيوية إنما تنشأ في السياق الأوسع للمجتمع المدني والرأي العام.

مناقشة

في سياق الجزء المخصص للأسئلة والأجوبة الذي تلا ذلك، سلط أحد المشاركين الضوء على النتائج الملموسة التي تحققت في القرارات السابقة بشأن تنشيط الجمعية العامة، بما في ذلك انتخاب رؤساء الجمعية العامة قبل ثلاثة أشهر من افتتاح الدورة، وتحديد نمط لانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية فضلا عن انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مبكر، الأمر الذي أثبت أنه من الممكن فعلا تحقيق نتائج. وسلط مشارك آخر الضوء على كثرة الضغط على الجداول الزمنية للوفود، ولا سيما منها الأصغر حجما، وعلى الحاجة إلى مساعدة البعثات الأصغر حجما في هذا الصدد. وقد اضطلع منتدى الدول الصغيرة بمبادرات قيمة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وسلط المشاركون نفسه الضوء أيضا على قرار الجمعية العامة، في قرار لها اتخذته في عام ٢٠١٤، تشجيع التوازن بين الجنسين في توزيع رؤساء اللجان الرئيسية ورؤساء الجمعية العامة، وعلق أهمية خاصة على إبقاء هذا الحكم في قرار العام الحالي كذلك. وأشار متكلم آخر إلى أن المناقشة العامة كان من المعتاد اعتبارها المناسبة الرئيسية خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، في حين يمكن رؤية معظم المتكلمين في الوقت الراهن يتحركون في هجو الجمعية العامة من جلسة إلى الجلسة التالية. وقال إنه يجدر أيضا النظر في إمكانية إدراج مواضيع جديدة للمناقشات المواضيعية التفاعلية للجمعية العامة.

موجز وملاحظات ختامية

قدم الممثل الدائم لفنلندا في ملاحظاته الختامية موجزا لوقائع المعتكف وشكر جميع الحاضرين على مشاركتهم الفعالة في المناقشات التي أبرزت مرة أخرى الاهتمام الشديد لدى الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء المكتب المنتخب، بتعزيز أعمال الجمعية العامة.

ضميمة

قائمة المشاركين

بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

سام كاهامبا كوتيسا

رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين

ماغنز ليكتوفت

الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها السبعين

أرثر كافيرو

السفير

رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين

توماس أنكر كريستنسن

رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين

خيرت عبد الرحمنوف

الممثل الدائم لكازاخستان

جمال فارس الرويعي

الممثل الدائم للبحرين

دورغا براساد بهاتاراي

الممثل الدائم لنيبال

صوفيا ميسكيتا بورغيس

الممثلة الدائمة لتيمور - ليشتي

فلاديمير دروبنيك

الممثل الدائم لكرواتيا

ويلفريد إ. إمغولا

الممثل الدائم لناميبيا

فيدريكو ألبرتو غونزاليس فرانكو

الممثل الدائم لباراغواي

عمر هلال

الممثل الدائم للمغرب

أندري لوغار

الممثل الدائم لسلوفينيا

ماريا إيما ميهيا فيليس

الممثلة الدائمة لكولومبيا

ميشيل تومو مونتي

الممثل الدائم للكاميرون

مارلين موزس

الممثلة الدائمة لناورو

إيب بيترسن

الممثل الدائم للدانمرك

إ. كورتينا راتراي

الممثل الدائم لجامايكا

فرانتشيسك روجيتشكا

الممثل الدائم لسلوفاكيا

كاي ساور

الممثل الدائم لفنلندا

جرما أسميروم تيسفاي

الممثل الدائم لإريتريا

جون - فرانسيس ريجيس زينسو

الممثل الدائم لبنن

إنيجو لامبريني

نائب الممثل الدائم لإيطاليا

أسامة عبد الخالق محمود

نائب الممثل الدائم لمصر

بايك جي - آه

نائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا

ميغيل كاميلو رويز بلانكو

نائب الممثل الدائم لكولومبيا

يان تالاس

نائب الممثل الدائم لفنلندا

سيزار موريللي

مستشار

البعثة الدائمة لإيطاليا

فايو بيدراسا

سكرتير ثان

البعثة الدائمة لكولومبيا

آنا سالوفارا

مستشارة

البعثة الدائمة لفنلندا

مايا سيمونيتش

خبيرة في مسائل اللجنة الثالثة

البعثة الدائمة لكرواتيا

أيون بوتنارو

مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

ماركوس كارتير ماتياسن

مساعد خاص لرئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين

روبرت موغيمبا

مستشار

مكتب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين

جورج تسالينر

موظف في الشؤون السياسية، مكتب مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

سايجين شانغ

رئيس فرع شؤون الجمعية العامة، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات